



عسكر العنزى

عسكري يقترح إقامة دورات تدريبية في التطبيقية لتخريج مفتش أمن للسجون

قدم النائب عسكر العنزى اقتراحا بإقامة دورات تدريبية في المعهد التطبيقية لتخريج موظفين يحملون برنامج دبلوم أمن ولتفتيش السجون أسوة بنظر انهم بأمن وتفتيش المنافذ للنص الواضح في أعداد الموظفين من الجنسين في السجون وللعالجة للنقص نقترح أن يساهم المعهد التطبيقية في إيجاد حل للمشكلة من خلال إقامة دورات تدريبية لتخريج طلبة يحملون برنامج (دبلوم) أمن وتفتيش

السجون لذا نقترح برغبة إقامة دورات تدريبية في المعهد التطبيقية لتخريج موظفين يحملون برنامج دبلوم أمن ولتفتيش السجون أسوة بنظر انهم بأمن وتفتيش المنافذ للنص الواضح في أعداد الموظفين من الجنسين في السجون وللعالجة للنقص نقترح أن يساهم المعهد التطبيقية في إيجاد حل للمشكلة من خلال إقامة دورات تدريبية لتخريج طلبة يحملون برنامج (دبلوم) أمن وتفتيش

استفسر عن آلية توزيع الدرجات لمختلف المستويات الوظيفية

عاشور يسأل الحجرف عن تقييم الكفاءة السنوي لجهاز المراقبين الماليين

المدينة أكد الخطوات المعمول بها في شأن التظلمات ، إن كانت الإجابة (نعم) يرجى تزويدنا برد الديوان عليها ، وإن كانت الإجابة (لا) فما هو سبب عدم اتخاذ هذه الخطوة وما هو السند القانوني الذي استند اليه الجهاز بعدم رفع التظلمات لديوان الخدمة المدنية ، مع تزويدنا بكافة الكتب والمراسلات حول هذا الموضوع سواء داخل الجهاز أو بين الجهاز وديوان الخدمة المدنية .

7- كم عدد الدعاوي المرفوعة من قبل المراقبين الماليين ضد رئيس الجهاز بسبب تقييم الأداء السنوي عن السنوات 2016 ، 2017 وهل صدرت احكام قضائية بها مع تزويدنا بنسخة من الاحكام الصادرة لكافة درجات التقاضي 8- هل وردت أية كتب من إدارة الفتوى والتشريع بشأن موضوع تقييم الكفاءة السنوي تخص أيا من المراقبين الماليين العاملين بالجهاز مع تزويدنا بكافة هذه الكتب والمراسلات ، وما هي الإجراءات التي اتخذها الجهاز تجاه هذه الكتب ما تزويدنا بما يفيد برأي الجهاز وردة الرسمي على كافة الكتب الواردة من إدارة الفتوى والتشريع بهذا الشأن .

9- هل قام الجهاز بتعديل تقييم الكفاءة السنوي لأي من العاملين فيه عن سنوات تقييم الأداء 2016 و2017 ؟ فإذا كانت الإجابة (نعم) يرجى موافقتنا بالآتي :

A. الآلية المتبعة بالجهاز في تعديل تقييم الكفاءة السنوي للعاملين مع تزويدنا بكافة القرارات والتعاميم الصادرة من الجهاز والتي تنظم عملية تعديل تقييم الكفاءة السنوي .

B. كافة القرارات الصادرة من الجهاز بمن تم تعديل تقييم الكفاءة السنوي منتممة كافة المستندات المرتبطة بالموضوع (كتاب التظلم ، محاضر اجتماعات اللجنة المختصة ، قرار الجهاز بالتعديل وأية مراسلات داخلية وخارجية بهذا الشأن)

C. ما هي الأسباب والمبررات التي استند اليها الجهاز في تعديل التقييم لكل حالة .

10- هل تم تطبيق آلية تعديل تقييم الكفاءة السنوي على كافة التظلمات ذات موضوع التقييم فإذا كانت الإجابة (نعم) يرجى تزويدنا بكافة التظلمات وما تم عليها من إجراءات بهذا الشأن ، وإذا كانت الإجابة (لا) يرجى بيان الأسباب والمبررات التي تم استند اليها الجهاز في عدم تعديل تقييم الكفاءة لكل حالة من حالات التظلم على حدة عرف بها للمستندات الدالة على ذلك من محاضر اجتماع اللجنة المختصة والكتب والمراسلات داخل الجهاز بما يرتبط بعدم تعديل التقييم لكل حالة .

11- من هي الجهة الادارية المسؤولة قانونا عن تقييم كفاءة المراقبين الماليين المنقولين الى الجهاز عن سنة التقييم 2015 ، هل هي وزارة المالية أم جهاز المراقبين الماليين ، ومن هي الجهة الادارية التي قامت فعلا بتقييم الكفاءة للمراقبين الماليين المنقولين الى الجهاز عن سنة التقييم 2015 ووزارة المالية أم جهاز المراقبين الماليين ؟

إذا كانت الجهة الادارية المسؤولة قانونا عن تقييم كفاءة المراقبين المنقولين الى الجهاز هي وزارة المالية وقامت الوزارة فعليا بتقييمهم عن سنة التقييم 2015 ، فما هو السند القانوني الذي تم الاستناد اليه في ذلك علما بان النقل الى الجهاز تم وفقا لحكم المادة (22) من قانون الجهاز من تاريخ اصداره في 11 / 5 / 2015 ، ومن هو الرئيس المباشر والرئيس الذي يليه الذين اعتمدوا تقييم الكفاءة لسنة 2015 مع تزويدنا بما يفيد ذلك من اعتماد تقييم الكفاءة للسنة 2015 .

وإن كانت الجهة الادارية المسؤولة قانونا عن تقييم كفاءة المراقبين الماليين المنقولين الى الجهاز هي جهاز المراقبين الماليين وقام الجهاز فعليا بتقييمهم عن سنة التقييم 2015 يرجى افادتنا بالآتي :

ما هو السند القانوني الذي استند اليه الجهاز باعتماده لتقييم السنة 2015 ، وهل تم مخاطبة ديوان الخدمة أو إدارة الفتوى والتشريع بذلك مع تزويدنا بكافة المراسلات والكتب إن وجدت .

B. هل قام مدراء الوحدات المنقولين الى الجهاز باعتماد تقييم كفاءة المراقبين الماليين الخاضعين لمسؤوليتهم في المكاتب الخاضعة لرقابة الجهاز عن سنة التقييم 2015 ك رؤساء مباشرين لهم ؟ إذا كانت الإجابة (نعم) فما هي السند القانوني التي استند اليه الجهاز بالسماح لهم باعتماد تقييم الكفاءة للسنة 2015 ، وما الأسباب والمبررات القانونية التي استند اليها الجهاز بعدم السماح لهم باعتماد تقييم الكفاءة للسنتين 2016 ، 2017 ؟

C. هل تم صرف قيمة علاوة الأداء السنوية للمراقبين الماليين عن سنة التقييم 2015 وفقا للكادر الخاص بالجهاز علما بان الكادر الخاص بما تضمنه من جداول منها الجدول بعلاوة الأداء السنوية قد طبق وعمل به باثر فوري من تاريخ صدور القانون ؟ إذا كانت الإجابة (لا) فما هو السند القانوني الذي استند اليه الجهاز في عدم صرف قيمة علاوة الاداء وفقا للكادر عن سنة التقييم 2015 ، ووفق أي قواعد تم صرف قيمة علاوة الاداء للمراقبين الماليين المنقولين الى الجهاز عن سنة التقييم 2015 .

12- هل يوجد تعاميم أو قرارات من الجهاز أو توجيهات من قياديي الجهاز تلزم مدراء المكاتب الخاضعة لرقابة الجهاز بتقييم كفاءة المراقبين الماليين في المكاتب الخاضعة لرقابة الجهاز برعاية أو تطبيق معايير أو اشتراطات في عملية التقييم عن السنة 2018 بخلاف عناصر التقييم المعتمدة في تقييم السنة 2018 ؟ إذا كانت الإجابة (نعم) فما هي هذه المعايير أو الاشتراطات سواء المكتوبة منها بشكل رسمي أو الشفهي وما هو السند القانوني لمثل هذه التعليمات أو التوجيهات ، وهل تم أخذ موافقة ديوان الخدمة المدنية على اضافتها ضمن آلية التقييم ، وما هو السند القانوني في صفة الالتزام بها أو مراعاتها ، ولماذا لم تدرج بشكل واضح ومحدد ضمن عناصر التقييم المعتمدة ، وهل عدم الالتزام بها أو مراعاتها يعرض الرئيس المباشر للمساءلة أو لفت النظر .



د. نايف الحجرف

في المكاتب الخاضعة لرقابة الجهاز من تقييم كفاءتهم وفق أي معايير او ضوابط خصوصا وأن أغلب عناصر التقييم هي تقديرية تعتمد على الاحتكاك والتواصل المباشر والدائم والمعرفة الحقيقية لمن يتم تقييمه .

7. ما عدد المراقبين الماليين الذين قام بتقييمهم كل H. هل رفعت كتب من المسؤولين المباشرين ممن نقلوا من وزارة المالية من مدراء الوحدات اعترضوا على هذا الاجراء ، يرجى تزويدنا بتلك الكتب ، وما هو الاجراء الذي اتخذته الجهاز حيال تلك الكتب لكل من سنتي التقييم 2016 ، 2017 .

5- كم عدد التظلمات المرفوعة من قبل المراقبين الماليين عن تقييم الكفاءة السنوي الخاص بالأعوام 2016 و2017 ، وما هي الاجراءات والخطوات التي اتخذها الجهاز تجاه هذه التظلمات . مع تزويدنا بكشف بعدد ما مقسمة حسب السنوات المذكورة واسم التظلم ودرجته ومسماه الوظيفي ونسخة عن تلك التظلمات .6- هل تم مخاطبة أو رفع هذه التظلمات لديوان الخدمة



صالح عاشور

الماليين العاملين بالمكاتب التي تحت اشرافهم عن سنوات التقييم 2016 و 2017 ، في حال الإجابة بنعم فيرجى تزويدنا بما يفيد اعتمادهم لتقييم الكفاءة عن السنتين المذكورتين .

وفي حال الإجابة (لا) فمن قام نيابة عنهم بتقييم كفاءة المراقبين الماليين عن السنتين 2016 ، 2017 سواء كرئيس مباشر أو الرئيس الذي يليه . وهل من قام بتقييم الكفاءة عن السنتين المذكورتين له اتصال مباشر مع كافة المراقبين الماليين العاملين بالمكاتب الخاضعة لرقابة الجهاز . إن لم يكن له اتصال مباشر وحقيقي يرجى الافادة عن الآتي :

5. ما هو السند القانوني الذي استند اليه الجهاز في عدم قيام من تم صرف (بدل اشراف) لهم بتقييم كفاءة المراقبين الماليين بالمكاتب الخاضعة لرقابة الجهاز عن السنتين 2016 ، 2017 .

6. كيف تمكن من ليس اتصال مباشر وحقيقي مع المراقبين الماليين

وجه النائب صالح عاشور سؤالاً الوزير المالية د. نايف الحجرف جاء فيه بالإشارة الى القانون رقم (23) لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين ، ونظرا لاتقال المراقبين الماليين العاملين في وزارة المالية إلى الجهاز بموجب المادة (24) من القانون اعتبارا من تاريخ صدور القانون . وحيث أن تقييم كفاءة الموظف هو من الأمور المهمة التي ترتبط باستقراره الوظيفي وتؤثر على حقوقه وامتيازه الحالية الوظيفية ، وحيث نأى علمنا كثرة التظلمات والنقص من قبل العاملين بالجهاز من عدم العدالة والموضوعية والشفافية في تقييم ادائهم والانتقاص من حقوقهم .

وطالب النائب صالح عاشور وزير المالية:

- 1- تزويده بعناصر تقييم الكفاءة السنوي المعتمدة بالجهاز وآلية توزيع درجة التقييم الكلية على هذه العناصر لمختلف المستويات الوظيفية في الجهاز من المراقبين الماليين العاملين بمكاتب المراقبين الماليين للجهاز الخاضعة لرقابة الجهاز والمدراء المسؤولين عن تلك المكاتب (المشرفون المباثرون عليهم) ومدراء الإدارات الأخرى التابعة لقطاعات الجهاز وباقي العاملين بالجهاز خلاف الفئات المذكورة من خلال كشف بين الآتي:
 - 1- الفئة الوظيفية ب- عناصر تقييم الكفاءة لهذه الفئة ج- الدرجة لكل عنصر.
 - 2- كما طالب عاشور بتزويده بكافة القرارات الصادرة من جهاز المراقبين الماليين الخاصة بآلية تقييم الكفاءة السنوي للعاملين بالجهاز ، وتزويدنا بعناصر التقييم المعتمدة في الجهاز التي ستطبق على العاملين في الجهاز عن سنة التقييم 2018 .
 - 3- هل تعد كافة القرارات والضوابط والمعايير الصادرة من الجهاز بشأن تقييم العاملين في الجهاز متوافقة مع قانون ونظام الخدمة المدنية والقرارات الصادرة من مجلس الخدمة ، إذا كانت الإجابة (لا) ، فما هو السند القانوني الذي استند اليه الجهاز بإصدار تلك القرارات والضوابط والمعايير ، مع تزويدنا بالكتب والمراسلات التي تمت مع ديوان الخدمة المدنية بهذا الشأن إن وجدت .
 - 4- ما صحة قيام الجهاز بصرف علاوة (بدل الإشراف) لكل من مدراء الوحدات المنقولين من وزارة المالية إلى الجهاز بحكم القانون والذين استمروا بمزاولة مهامهم في إدارة مكاتب المراقبين الماليين في الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز .
- إذا كان ما ورد صحيحا فيرجى افادتنا بالآتي :
 1. السند القانوني لصرف علاوة بدل الإشراف وتزويدنا بكافة المراسلات والكتب التي تمت بهذا الشأن سواء داخل الجهاز أو بين الجهاز وجهات أخرى .
 2. الفترة التي تم صرف علاوة بدل الإشراف عنها ، وهل شملت الفترة سنوات التقييم 2016 ، 2017 ؟
 3. كشف بالاسماء والمسلمات الفنية والمبالغ المصروفة عن علاوة بدل إشراف باثر رجعي .
 4. هل قام من استحق صرف علاوة بدل إشراف لهم باثر رجعي من مدراء الوحدات المنقولين الى الجهاز بتقييم كفاءة المراقبين



استفسر عن عدم شغل منصب رئيس وحدة التحريات المالية طوال 9 شهور الشطي يسأل وزير المالية عن شبهة غسيل أموال في أحد البنوك



خالد الشطي

وجه النائب خالد حسن الشطي سؤالاً الى وزير المالية نايف الحجرف نص السؤال: في ظل تنامي حالات الاشتباه في غسل الاموال والتي تناقلتها الصحف المحلية وعلى وجه خاص قيام البنك المركزي برفض غرامات مالية كبيرة على بعض البنوك، يبرز دور وحدة التحريات المالية الهام في تلقي البلاغات من البنوك المحلية والتعامل معها وفق القوانين المحلية.

واخذاً بالاعتبار ان انشاء وحدة التحريات المالية وتأسيس كيانها الحالي جاء من خلال رئيس الوحدة السابق طلال الصايغ والذي تم خلال فترة توليه رئاسة الوحدة خروج الكويت من القائمة السوداء، وهي جهود واضحة من قبل المذكور وتم الإشادة بها من عدد من المؤسسات الدولية.

ولكن فوجئنا بقرار عدم التجديد للمذكور أعلاه؛ وهو ما يعد تبديد واضح للجهود المبذولة من قبل رئيس الوحدة السابق فضلا عن عدم شغل منصب رئيس الوحدة حتى الان، قرابة 9 شهور وهو ما يدل على عدم وجود كفاءة تضاهي كفاءة المذكور بعالية في رئاسة الوحدة والمضي قدما في استكمال ما تم بناؤه من قبله.

وطالب بموافاته بأسباب عدم التجديد لرئيس الوحدة السابق طلال الصايغ وإذا كان هناك أي قصور من جانبه أدى الى اتخاذ قرار استبعاده.

من حملة إحصاء 65 وفئة غير محددى الجنسية الدوسري يقترح تجنيس 2000 شخص



ناصر الدوسري

أعلن النائب ناصر الدوسري عن تقديمه اقتراحا بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2019 بما لا يقل عن ألفي شخص من حملة إحصاء 65 وفئة غير محددى الجنسية.

ونص الاقتراح على ما يلي: (مادة أولى): «يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2019 وفقا لحكم البند ثالثا من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 ليه، بما لا يقل عن ألفي شخص من حملة إحصاء 65 وفئة غير محددى الجنسية».

(مادة ثانية): على رئيس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على مايلي تنص المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على

عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند ثالثا من تلك المادة، على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة، وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية.

وقد صدرت قوانين عدة لتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لكل سنة ميلادية بالتطبيق لأحكام البند الثالث المشار اليه.

ولما كان هذا القانون قد انتهى سريانه بنهاية السنة الميلادية التي صدر فيها لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون متضمنا في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2019 وفقا لأحكام المادة الخامسة من المرسوم الأميري لشار إليه بما لا يقل عن ألفي شخص من حملة إحصاء 65 وفئة غير محددى الجنسية.